

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 - علي لونيبي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة: الثالثة

الطور: ليسانس

السداسي: السادس

التخصص: علاقات دولية

اسم المقياس: السياسة الخارجية للدول الكبرى

المكلف بالمقياس: رملي فهيم

## المحاضرة الرابعة بعنوان:

### الدول الكبرى في العلاقات الدولية:

#### بين المفاهيم الاختزالية التقليدية والتفسيرات المركبة الرقمية

ما من شك أن حقل العلاقات الدولية يتوفر على عديد من المفاهيم والمصطلحات التي اهتمت بدراسة القوة وتوزيعاتها بشكل تراتبي في النظام الدولي من جهة، وبتفسيرات أنماط التوازنات بين أقطاب هذا النظام من جهة ثانية، وكذا دراسة العوامل التي من شأنها أن تدفع بدولة كبرى للواجهة وتنزل دولة أخرى للحضيض من جهة ثالثة، لكن في المقابل لم يحض مفهوم الدولة الكبرى Great state بمستوى كاف من التنظير في أدبيات حقل العلاقات الدولية، ولا يوجد اتفاق صريح حول ماذا يعني مفهوم الدولة الكبرى بالتحديد؟ وما هي معاييرها؟ على أي أساس نصنف دولة ما في خانة الدول الكبرى؟ وماذا نعني بالكبرى وفي أي جانب؟.

ويعود جزء من هذا الإشكال إلى تبني الباحثين لمعايير تنم عن وجهات نظر خاصة تظهر تباينا واضحا وصارخا لقياس مدى إمكانية نعت دولة ما بـ "كبرى"، ناهيك عن الغموض الواضح في تحديد مفهوم القوة نفسه كما تم تبيانه في محاضرة سابقة، وذلك راجع كون القوة لصيقة بالنعت "كبرى"، بمعنى آخر فإن أية دولة كبرى لا بد وأن تتوفر على قدر من القوة لا يتوفر عند الدول الأخرى، وكذلك التحول السريع في بنى القوة وظهور أبعاد جديدة فيها، ما يجعل من دولة ما كبرى في وقت معين وغير كبرى في وقت لاحق والعكس.

#### أولا- الدولة الكبرى: الضبط الدلالي والسيমানطقي للمفهوم

بادئ ذي بدء يمكن للباحث متى ما تعمق في أدبيات العلاقات الدولية التي خصت ببحثها الدول الكبرى أن يدرك حقيقة مفادها أن جلّ هذه الأدبيات تتحدث عن "القوى الكبرى" Great Powers في سياق حديثها وتعبيرها عن "الدول الكبرى" Great States، ونفس الأمر بالنسبة للمفاهيم الأخرى "العظمى"، الرئيسية والأعظم"، وهي تعبيرات تحمل في طياتها بذورا للواقعية ونزوعا نحوها، كونها تنظر إلى الحياة السياسية وإلى الوحدات السياسية في النظام الدولي على أساس أنها صراع من أجل البقاء، وهناك شيء واحد ووحيد يكفل هذا الأخير وهو "القوة"، ولذلك يذكر الواقعيون في كل مرة على وجوب وجود شكل من أشكال التراتبية بين وحدات هذا النظام، تكون القاعدة العامة والأساسية فيه "الدولة الأعلى

مرتبة تسود الأدنى مع ما يقتضيه ذلك من تدرج القوة من الأعلى إلى الأسفل"، يحصل هذا في حين تسليم المثاليين والبراليين بشكل عام بمبدأ المساواة بين مختلف الدول، فنعتُ دولة ما بالكبرى والأخرى بغير ذلك يعتبر حَيَدَانًا (ميلا) عن المبدأ الذي أجمعت عليه الدول في كل عصر، مع اختلاف صيغة وطريقة هذا الإجماع في كل حقبة.

هذا، ويعتبر مصطلح الدول الكبرى ( تتم الإشارة إليه كما سبق تحت مسمى القوى الكبرى) مفهوم حديث نسبيا، وتشير الكتابات إلى أنه ظهر عام 1814 في **معاهدة شومون Treaty of Chaumont** للإشارة إلى القوى المهمة في أوروبا المتحالفة ضد نابليون بونابرت، ورغم أن الممارسات المتصلة بهذا المفهوم قديمة جدا وكانت معروفة في اليونان القديمة، إلا أنه غالبا ما يتم النظر إلى معاهدة واستغاليا باعتبارها المعاهدة التي أقرت ليس فقط بالدولة الوطنية بل كذلك بمبدأ توازن القوى، هذا الأخير الذي هو بمثابة اعتراف علني بتفاوت القوة بين الدول الوطنية.

وبالرغم من أن المفهوم شاع في أدبيات العلاقات الدولية منذ البدايات الأولى للقرن التاسع عشر كما سبق وأسلفنا، إلا أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق على تعريف دقيق لهذا المفهوم، ومع ذلك كان تشير الكتابات إلى أن هناك توجهها تقليديا لدى الباحثين في النظر إلى "الدول/القوى الكبرى" عبر مقدرات القوة المادية التي تحوزها، ولكن لاحقا مع تنامي تأثير الأبعاد غير المادية أصبحت مسألة الاتفاق أمرا أكثر صعوبة، الأمر الذي دفع بالمهتمين للعمل من أجل تجاوز هذه الإشكالية، عن طريق اعتمادهم على معيارين رئيسيين لتحديد مكانة الدول/القوى الكبرى؛ يتعلق الأول بوجود إجماع حول استحقاق دولة ما في فترة زمنية معينة لتوصيف الدولة/القوة الكبرى، في حين ينصرف المعيار الثاني إلى توفر تلك الدولة على لائحة من القدرات التي تصل في النهاية بقوتها الوطنية إلى بلوغ سقف محدد.

## ثانيا - قاعدة القوة: أساليب قياس الدول الكبرى

ثمة اقتراaban رئيسيان في الأدبيات المعالجة لمسألة قياس الدول الكبرى؛ الأول يوازي بين قوة الدولة والحجم، أي السيطرة على أكبر قدر من الموارد ( الاقتراب الكمي )، الثاني يرى أن قوة الدولة تترجم إلى القدرة على صناعة سياسات أو قرارات مستقلة أو ذات استقلالية ( الاقتراب الكيفي )، وغالبا ما تكون الموارد المقصودة في الاقتراب الأول موارد اقتصادية تختص بالموارد الطبيعية وحجم الإنتاج وهيكله وحجم القوى العاملة ونوعيتها، ولقد تبنى البعض معيار حجم القطاع العام معبرا عن حجم الحكومة وتخصيص

الموارد، والتي تقدر من خلال نصيب الحكومة في الناتج المحلي الكلي والاستهلاك، وذلك بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي في مجالات مختارة مثل الإنفاق العسكري أو حجم الإنفاق على التعليم.

ومع ازدياد تعقد مسألة الاتفاق حول مؤشرات معينة تكون بمثابة معلم لنعنت دولة ما بالكبرى، ظهرت العديد من المحاولات والتي تهدف إلى قياس قوة الدولة ، ويتم ذلك من خلال تحديد أوزان نسبية لعناصر القوة، والتعبير عنها في صورة رقمية إحصائية، على النحو الذي يسهل المقارنة بين قدرات الدول المختلفة والتعرف على طبيعة توازن القوى القائم في النظام الدولي، وتطوره المستقبلي، ومن أبرز هذه المحاولات نذكر:

- **أسلوب فوكس:** اعتمد المفكر الألماني **كلاوس إيميل فوكس** على عاملين فقط لقياس قوة الدولة، وهما الناتج القومي والسكان، ورأى أن: قوة الدولة = حجم الناتج القومي X الجذر التكعيبي للقوة البشرية. لكن قوبل هذا الأسلوب بعدد من الانتقادات منها أنه أغفل كثيرا من العناصر الأخرى التي تؤثر في قوة الدولة، كالقوة العسكرية، والقوة السياسية، والقوة المعنوية، والقوة الدبلوماسية، كما أغفل المؤشرات الأخرى التي تعبر عن القوة الاقتصادية للدولة مثل الموارد الطبيعية للدولة والموارد الخام والميزان التجاري وغيرها، كما أنه خفض من تأثير معامل القوة البشرية من خلال وضعه تحت الجذر التكعيبي.

- **أسلوب كوهين:** اعتمد **روبرت كوهين** في قياس قوة الدولة على خمسة عوامل؛ الجغرافية، والاقتصادية، والسياسية، والنفسية، والعسكرية، وعمد إلى صياغة معادلته على الشاكلة التالية: ( قوة الدولة = الجغرافية+الاقتصادية+السياسية+النفسية+العسكرية)، وقام بحصر العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة، وقسمها إلى خمسة متغيرات: البيئة الطبيعية ( السطح والمناخ والتربة والنباتات والمسطحات المائية...)، والحركة ( وسائل النقل والمواصلات)، والخامات والمواد نصف المصنعة، والسكان من حيث الحجم والخصائص، والأسلوب السياسي ( يقصد به النظم الإدارية والإيديولوجية المختلفة).

وكغيره من المحاولات، فقد قوبل هذا الأسلوب بانتقادات عديدة من قبيل أن كوهين أغفل في نموذج المقترح تبيان كيفية القيام بتحليل كل عنصر من العناصر السابقة الذكر، وذلك من أجل توضيح مدى مساهمته في بنا قوة الدولة.

- **أسلوب سبيكمان:** اعتمد الجغرافي الأمريكي **نيكولاس سبيكمان** في قياس قوة الدولة على عشرة عوامل؛ المعطيات المادية ( مساحة الأرض، طبيعة حدود الدولة وشكلها، حجم السكان، وجود الموارد الأولية، التطور التكنولوجي والاقتصادي، القوة المالية)، والمعطيات المجتمعية ( التجانس البشري،

درجة التكامل الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الروح القومية). وما يؤخذ على هذا الأسلوب أنه أهمل عاملاً مهماً وهو العامل العسكري وما له من مكانة هامة في تصنيفات الدول، وكذلك لم يعط لنا طريقة القياس، وهل انتقاء واحد من هذه العوامل يجعل دولة ما خارج التصنيف؟ لأن هناك من الدول مثلاً لا تحوز على موارد أولية لكنها مصنفة كدولة كبرى، ومنها من لا يتوفر على تعداد سكاني عال لكنها مصنفة أيضاً، بل إن منها من هو يحوي فسيفساء مجتمعية مع ذلك فهي مصنفة، معنى هذا أن عوامل كهذه لا يمكن القبول بها هكذا مجردة بل كان الأولى أن يتم التركيز أكثر.

• **أسلوب مورجانثو:** اعتمد المفكر هانز مورجانثو في قياس قوة الدولة ثمانية عوامل مقسمة بين العوامل المادية والمجتمعية؛ المادية منها تشمل على الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، ودرجة الإعداد العسكري، وكذا حجم السكان، في حين تشتمل المجتمعية منها على كل من الطابع القومي، والأخلاق القومية، وكذا طبيعة السياسة المتبعة. ما يؤخذ على هذا الأسلوب أنه عام جداً ولا يبين فيه مورغانثو الطريقة التي يمكننا بها القياس، هذا بالإضافة إلى أن بعضاً من هذه العوامل تصطدم باستحالة تحويلها إلى أرقام كالأخلاق القومية وطبيعة السياسة المتبعة فكيف يمكننا تحويل هذين العاملين إلى نسب وأرقام والتي على أساسها يصبح القياس أمراً ممكناً.

• **أسلوب جيدوفيشر:** اعتمد المؤلف الألماني في قياس قوة الدولة على ثلاثة أنواع من العوامل؛ العوامل السياسية (الوضع الجغرافي، وأبعاد الدولة، وعدد السكان وكثافتهم والقدرة على التنظيم، والمستوى الثقافي، وشكل الحدود، ومواقف الدول المجاورة)، العوامل النفسية-البشرية (المرونة الاقتصادية، والقدرة على الإبداع والاختراع، والصمود والقدرة على التلاؤم والتكيف)، العوامل الاقتصادية (خصوصية الأرض والثروات المعدنية، والتنظيم الصناعي والمستوى التقني، وتطور التجارة والمبادلات، والقوة المالية). وما يعاب على هذا الأسلوب هو أنه حتى وإن ركز على المعطيات الجغرافية والمادية والاقتصادية والتقنية والبشرية ومالها من تأثير بطريقة أو بأخرى على القوة الكامنة للدول إلا أنه مع ذلك لم يبين طريقة القياس والتي من خلالها يتم تحويل العوامل أعلاه إلى قيم عددية يمكن حسابها.

كما نلاحظ فإن كل الأساليب ومحاولات الباحثين الذي تم تقديمهم أعلاه بالكاد تكون متشابهة، باستثناء المحاولتين الأولى والثانية، مع ذلك لا ترقى لأن تكون نظرية عامة يمكن التعويل عليها في حساب قوة دولة ما وتصنيفها في خانة "الكبرى"، لذلك بقيت الحاجة لإسهامات أكثر رصانة ودقة، وهو ما كان مع محاولة كلاين.

ثالثاً - معادلة القوة الشاملة للدول الكبرى: راي كلاين والتجميع الفريد لعناصر القوة

أيًا كانت التباينات السابقة بين علماء السياسة بشأن خصائص الدول الكبرى، فإن الأهم من مجرد حصر تلك العناصر أو المحددات هو كيفية تحويلها إلى مؤشرات يمكن قياسها كميًا للتعرف على مدى قوة الدول، وهيراركية توزيع القوة في النظام الدولي، وهذا ما فعله راي كلاين الذي جمع بين الجوانب المادية والجوانب المعنوية لمحددات القوة، وتمكّن بالتالي من الخروج عن منطق التجريد النظري لتلك المحددات والخصائص إلى وضع مؤشرات لها يمكن قياسها كميًا بإعطائه أوزانًا نسبية تقديرية لكل محدد من محددات القوة، والتي جمعها في خمسة عناصر رئيسية: الكتلة الحيوية/الحرية للدولة ( الأرض - السكان ) ( C ) Critical Mass ، القدرة الاقتصادية ( E ) Economic Capability ، القدرة العسكرية Military Capability (M) ، الهدف الاستراتيجي ( S ) Strategic Purpose ، والإرادة الوطنية Will to Pursue National Purpose (W).

- **الكتلة الحرجة:** تتكون من مكونين هما المكان والسكان؛ وبما أن رفض ظاهرة الكتلة لم تعد ممكنة في عالمنا اليوم، فقد اتضح جليًا مدى أهمية البعد الجيوسياسي للدولة المعنية ودورها الحاسم في علاقاتها مع مثيلاتها، وبالمثل للسكان فلا أحد يمكنه الاستغناء عن أهمية العامل الديمغرافي ودوره الحاسم في علاقات دولة ما مع دولة أخرى.
- **القدرة الاقتصادية:** لم تعد أهمية العامل الاقتصادي بحاجة إلى برهان في عالمنا اليوم، ويحسبها كلاين انطلاقًا من ستة معايير، تتمثل في الناتج الوطني الصافي، والإنتاج الوطني للطاقة، والموارد الأولية التي يوزيها بالإنتاج الزراعي الذي يقوم على ثلاثة محاصيل هي القمح والرز والذرة، وأخيرًا المشاركة في التجارة الدولية مقارنة بالمكانة التي تحتلها في الاقتصاد العالمي.
- **القدرة العسكرية:** استند كلاين في تقييمه لهذا المحدد إلى ثلاثة معايير ممثلة في: مستوى النفقات العسكرية، حجم القوى العسكرية، والانتشار العالمي والهيمنة البحرية المحتملة.
- **الهدف الاستراتيجي والإرادة الوطنية:** تعكسان في الإطار العام مدى تجانس الحكومة وسياساتها الخارجية، إضافة إلى القوة العقلية للشعب.

استنادًا على ما سبق ذكره، فقد وضع كلاين معادلة حسابية يمكن قياس مدى قوة الدولة، وقد صاغها على النحو التالي: **القوة المدركة ( Perceived Power )** = حاصل مجموع عناصر الكتلة الحيوية والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية × حاصل مجموع عناصر الهدف الاستراتيجي والإرادة الوطنية. وقد جعل كلاين - وفقًا لمعادلته - مجموع القوة المدركة للدولة من 1000 نقطة، قسّمها بين عناصر ومحددات القوة بشقيها المادي والمعنوي على النحو التالي:

الكتلة الحيوية ( 100)، القدرة الاقتصادية ( 200 )، القدرة العسكرية ( 200 )،

الهدف الاستراتيجي ( 1 )، الإرادة الوطنية ( 1).

$$Pp (1000) = [ C (100)+ E (200)+ M (200) ] \times [ S (1) + W (1) ]$$

**مفهوم القوة المدركة:** هي نتاج القوة الكامنة والقوة الفعلية؛ ويُقصد بالقوة الفعلية الوجه المعلن للقوة،

في حين يُقصد بالقوة الكامنة أو المبطنة الوجه الخفي منها، ومن ثم فإن القوة الفعلية هي التي تفصح بها الدولة عن قدراتها في العلاقات السياسية وقت نشوب الصراعات والحروب المسلحة، بينما القوة الكامنة هي قوة الردع التي تلوح بها الدولة في تفاعلاتها الدولية دون أن تستخدمها بالفعل، وفي العلاقات الدولية يمكن القول: إن استخدام الدولة لقوتها الكامنة أو أدوات الردع قد يفوق بكثير لجوءها إلى استخدام قوتها الفعلية.

**رابعا- القوى/الدول ( العظمى، الرئيسية، الأعظم): مفاهيم متشابهة ومضامين مختلفة**

قاد الاختلاف في تصورات الباحثين ورؤاهم حول "الدولة الكبرى" إلى ظهور استخدامات متعددة عبر مصطلحات غير متطابقة، فعلى سبيل المثال نجد في كثير من الأدبيات تسميات إضافة إلى " الدول الكبرى" Great States، نعني بذلك كلاً من الدول/القوى العظمى Super-states/Powers وكذلك الدول/القوى الرئيسية Major States/Powers وأيضاً الدولة/القوة الأعظم Hyperstate/Hyperpower . وفيما يلي سنحاول التمييز بين كلٍّ منها على حدى.

• **القوى/الدول العظمى:** بالرغم من ترسيم هذا المصطلح في قاموس اللغة الإنجليزية في عشرينيات القرن الماضي إلا أن أول استخدام له كان في أربعينيات القرن الماضي تحديداً عام 1944، وكان ذلك من قبل الباحث الأمريكي وليام فوكس للدلالة على عالمية مكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا، ولاحقاً ( فترة الحرب الباردة) مع أفول نجم الإمبراطورية البريطانية انتشر استخدامه للإشارة إلى وضع كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ليطلق بعدها ( بعد نهاية الحرب الباردة) على وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

إذا فلا ضير إن قلنا بأن ذبوع المصطلح كان نتيجة حتمية ومنطقية لتمييز عدد محدود من الدول بمكانة ووضع غير مسبوق في المنظومة الدولي على شاكلتها الراهنة، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تميزت دول بعينها بمستوى فريد جداً من القوة مقارنة بما كانت عليه القوى الأوروبية في

السابق، ونفس الشيء بالنسبة لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها نتيجة لتميزها بمستوى فريد من القوة لم يبلغه الاتحاد السوفيتي والنتيجة أنه انهار.

وللفصل بين المصطلحين يمكن القول أن القوة/الدولة العظمى تتفرد بقدرتها الكبيرة على التأثير في السياسة العالمية لفترات زمنية طويلة نسبياً، مع ما يستتبعه ذلك من قدرتها على فرض قواعد دولية، وكذا تأسيسها لمنظومة سياسية أو أمنية أو اقتصادية تشمل عدداً من الدول يتخطى نطاقها الإقليمي وهو ما لا نجده في الدول/القوة الكبرى، وأيضاً لأن هذه الأخيرة (الكبرى) غالباً ما تتمتع بأفضلية القوة النسبية على المستوى الإقليمي فقط، معنى هذا أن القوة/الدولة العظمى هي قوة/دولة كبرى أكثر قوة.

● **القوى/الدول الرئيسية:** " نحن نعرف القوى الرئيسية عند مشاهدة إحداها" هكذا علّق والتز في كتابه نظريات السياسات الدولية على مفهوم الدول/القوى الرئيسية، وهي استعارة منه للدلالة على عدم وجود تعريف واضح للمصطلح بالرغم من الاستخدام الشائع له في أدبيات العلاقات الدولية، لكن هذا لا يعني عدم وجود جهود وبحوث لتبيان منزلة الدول/القوى الرئيسية، وفي هذا الصدد نجد كتابات جاك لوفى والذي قدم تعريفاً للمصطلح في ثمانينيات القرن الماضي وتحديداً عام 1983 وبالرغم من طول الفترة الزمنية إلا أنه ( التعريف) بقي مرجعاً مهماً للباحثين في هذا المجال، فالقوة/الدولة الرئيسية بحسب لوفى هي تلك الدولة التي تحوز سياستها الخارجية أجندة شاملة، بالإضافة إلى توفرها على مجال واسع من الاهتمام الدولي، وكذا قدرتها على إظهار قوتها على الصعيد العالمي، ومعتزف لها بذلك.

يظهر لنا من خلال التعريف أعلاه أن للقوى الرئيسية خصائص ثلاثة مهمة؛ الأولى تتمحور حول حيازتها لقدرات كبيرة تمكنها من تحقيق أهدافها ومن ثم التأثير في مجريات علاقات الدول الأخرى، والثانية تتعلق بتوظيفها لقدراتها من أجل تحقيق الأهداف الشاملة المسطرة في برنامج سياستها الخارجية، أما الثالثة والأخيرة فهي مقرونة بالعمل على التأثير في سياق الشؤون الدولية بشكل مستقل نسبياً عن تأثير القوى الرئيسية الأخرى.

من الواضح جداً حسب الخصائص الثلاثة أعلاه التداخل بين كلّ من القوى/الدول الكبرى وكذا الدول/القوى الرئيسية، لكن الفرق بينهما طفيف جداً، ويظهر في أن هذه الأخيرة (الرئيسية) استخدمت للدلالة على القوى الفاعلة في النسق الدولي الحالي كاليابان وألمانيا مثلاً، في حين أن الأولى ( الكبرى) ارتبط استخدامها بسياق تاريخي معين ومضاف إليها أبعاد أخرى من القوة كالسلاح النووي والبيولوجي كما هو عليه القوى الخمس الكبرى في مجلس الأمن.



• **القوة/الدولة الأعظم (المفرطة):** كنا قد تحدثنا عن مصطلح القوة/ الدولة العظمى ودلالات المصطلح واستخدامه الشاسع إبان الحرب الباردة وحتى بعد نهايتها، إلا أن اتجاهها ظهر يقول بقصور المصطلح في عالم ما بعد الباردة وذلك بالنظر لشساعة الهوة بين قوة الولايات المتحدة وقوة الاتحاد السوفيتي والذين كانا ضمن الدول العظمى إبان الحرب الباردة، وانتهيار الاتحاد السوفيتي عمق من الفجوة التي كانت موجودة بين القطبين، وبالتالي ظهرت الحاجة لمفهوم جديد للإشارة إلى موقع الولايات المتحدة في أعلى هرم القوة العالمي، كان هذا المفهوم هو "القوة الأعظم/المفرطة"، واستخدم لأول مرة عام 1998 من قبل وزير الخارجية الفرنسي الأسبق **هوبيرت فيدرين** في معرض حديثه عن الأحادية القطبية وانتقاده لممارسات أمريكا في العالم والعمل على أمرته.

وبالرغم من الجدل الذي أثير حول هذا التوصيف بين الباحثين ما بين معارض له وقائل به، فإن الفكرة الأساسية له تتخلص أساسا من وجود قوة مهيمنة أو في وضع قريب من السيطرة في كل المجالات، فالقوة/الدولة الأعظم(المفرطة) لا تحوز على تفرد في مجالات معينة، بل إنها تملك خاصية السيطرة على التصورات والمواقف وأنماط المعيشة للدول الأخرى، ومن الواضح أن الدلالة اللغوية للمصطلح يدل على معنى التفوق أو العلو، والمقصود بالتالي هو قوة/دولة فائقة أو غير مألوفة كالولايات المتحدة الأمريكية.

بعد تبيان الفروق بين المفاهيم الثلاثة أعلاه ومفهوم الدول/القوى الكبرى، يجدر التأكيد على أن هذا التمايز يمكن رصده من خلال استحضار اعتبارين أساسيين؛ الأول يتعلق باستخدام كل مصطلح للتعبير عن أنماط معينة من علاقات القوة التي سادت في سياق تاريخي معين، في حين يرتبط الثاني بالاعتبارات الإيديولوجية والفكرية والمنهجية التي تقف وراء استخدام مصطلح دون آخر من قبل باحثي العلاقات الدولية للإشارة إلى مضامين متشابهة أحيانا بمعنى أن ما يراه باحث ما شيئا عظيما قد يراه آخر كبيرا وآخر رئيسيا وآخر أعظما بحسب التوجهات الفكرية والإيديولوجية لهذا وذاك.

## المحاضرة الخامسة بعنوان:

### نظرية انتقال القوة في السياسات الخارجية للدول الكبرى:

#### فحص للمنطلقات الفكرية والنظرية

لقد جاء مصطلح انتقال/ تحول القوة لأول مرة في كتابات كينيث أورغانسكي تحديدا في عام 1958، وقام بمراجعتها دوغلاس ليمكيه، كما قام كل من جاك كوغلر ورولان تامين باستكمال مراجعتها وتطويرها ، حيث قاما بتطبيق مبادئها التحليلية على الوضع الراهن في محاولة منهما لاستنتاج المخارج الممكنة. ويعتبر أورغانسكي من بين الباحثين الأوائل الذين قدموا بديلا لنظرية توازن القوى، وقد مهدت كتاباته هذه لاحقا في ظهور ما يعرف في العلاقات الدولية باسم **نظريات تغير القوة Theories Power Shift** والتي تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن مخاطر عدم الاستقرار واحتمال الحروب الكبرى لا تتخفض من خلال فترات تعادل القوة بل العكس تماما نجد أنها تتزايد بفعل وجود تغير في القوة بين القوى الكبرى المتنافسة في النظام الدولي.

#### أولا- الافتراضات الفكرية للنظرية:

لقد عمد أورغانسكي في بنائه لنظريته على الدعم التاريخي للفرضيات الأساسية التي انطلق منها، لذلك نجده يحتاج أولا بأن جل الدراسات التي بحثت في فترات التوزيع المتعادل أو المتكافئ للقوة قد أثبتت أنها لم تشكل فترات سلم وإنما حرب، وتاريخيا فقد شهد أواخر القرن الثامن عشر حروبا مستمرة، وبعد الحروب النابوليونية شهد القرن التاسع عشر سلاما مستمرا وذلك عائد - بحسب أورغانسكي - ليس لتوازن القوى بل لأن ما كان موجودا فعلا وقتها هو تفوق كبير في القوة لصالح كل من فرنسا وبريطانيا، وليشهد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حربا فرنسية-بروسية، ويضيف ذات المفكر بأن سوء تقدير ألمانيا حول موازنة قوتها لقوة أعدائها المحتملين قد أدت إلى اندلاع حرب عالمية، واضعة بذلك حدا لقرن السلام. لاحقا، في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهد العالم سلاما واستقرارا ليس بفضل توازن القوى بل بسبب تفوق قوة الحلفاء، وما يؤكد صدقية هذا الكلام أنه عند صعود ألمانيا منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي وسعيها الدؤوب والحديث لموازنة هذه القوة من جديد بشكل أصبحت فيه قوة دول المحور مرة أخرى قريبة للحلفاء اندلعت الحرب العالمية الثانية، ليعود العالم بعدها إلى حالة سلام بسبب تفوق الو م أ الهائل في القوة، وهي الفترة التي تنبأ فيها أورغانسكي بأن الوضع لن يبقى على حاله عند ظهور قوة موازية لقوة الو م أ والمتمثلة في العالم الشيوعي، وهو ما حدث فعلا.

الافتراض الثاني الذي يسوقه صاحب النظرية هو مضامين افتراضات نظرية توازن القوى، والتي يراها أورغانسكي أنها غير صحيحة من الناحية المنطقية، إذ أنها نتيجة للقول أن الدول لا تدخل الحروب إن لم تشعر بأن فرصها في النصر كبيرة، وهذا ينطبق على كل من الطرفين عندنا يكونان في حالة توزيع متكافئ للقوة، أو على الأقل عندما يشعران بذلك، إذن التفوق -وفق هذا الكلام- يزيد من فرص السلام في حين أن توازن القوى يزيد من فرص اندلاع الحروب، ويذهب أورغانسكي في هذه السياق إلى إثارة نقطة جد مهمة تتعلق أساسا بكون خطر الاعتداء أو التهديد متوقعان من طرف الأمة الأقوى، وفي هذا الصدد فالأمور على أرض الواقع لا تدعم النظرية بتاتا ذلك أن الأمم القوية والمتفوقة من حيث القوة هي ولا شك قوى مهيمنة على جيرانها، الأمر الذي يحمل دلالات ضمنية أنه من غير الممكن أن تبادئ وتبادر بالحروب الكبرى، هذا الدور -بحسب أورغانسكي- يسري وبدون استثناء على الطرف الأضعف.

الافتراض الثالث الذي يحاجج به أورغانسكي ينطلق من فكرة مفادها أن المتحدي المنافس يجب أن يكون أولا واحدا من دول الصف الثاني على اعتبار أن الدول الصغرى ( جغرافيا وديمغرافيا على الأقل ) ليس لها مثل تلك القدرات أو الإمكانيات ، كما يجب أن تكون ثانيا دولة غير قانعة ( أو غير راضية ) عن النظام القائم، وهما الشرطان الأساسيان لمنح فرصة مؤكدة لتحدي النظام، معنى هذا وجود دولة من الصف الثاني غير راضية وقانعة، تمتلك القدرة والرغبة في تغيير النظام الدولي السائد وتصرفاتها من حين لآخر ستقودها عاجلا أم آجلا إلى مواجهة الدولة المسيطرة، وعدم رضاها ( أو قناعتها) يُفهم -بحسب أورغانسكي- عن طريق وجهين؛ الوجه الأول قوة صاعدة غير راضية هي ليست حليفة للدولة المسيطرة، والوجه الثاني أنه ليس لهذه الدولة أية مشاركة في خلق النظام الدولي القائم، وعلى هذا النحو فهذه القوة الصاعدة الكبرى لا تتفق والقيم الأساسية للنظام الدولي القائم، وتجد أن هذا الأخير يسعى للعمل ضد مصالحها، لذلك تضع ضمن أولى أولوياتها أنها لما تصبح أكثر قوة فإنها ستغير النظام الدولي.

### ثانيا - بنية العلاقات الدولية وفق نظرية انتقال القوة:

تعتمد نظرية انتقال القوة إلى تصور السياسات العالمية في النظام الدولي كمنسق هيراركي أو تراتبي، كما أن الدول تدرك جيدا هذه التراتبية مع ما يستتبعه من توزيع القوى النسبي فيها، لذلك نجد أن أورغانسكي والذين جاؤوا بعده جعلوا في أعلى السلم التراتبي الدولة المسيطرة، هذه الأخيرة لا تعني المهيمنة، ذلك أن الدولة المسيطرة هي التي يُدرك الآخرون بأنها الدولة الأكثر قوة ويكون هذا قبل بروز أي قائد دولي، كذلك فإن الدولة المسيطرة تسعى جاهدة من أجل الحفاظ على مكانتها الدولية من خلال الدخول في تحالفات عدة، ويغلب على هذه التحالفات التقاؤها (الدول المشكّلة لها) في تصورات متشابهة للضوابط

التي تحكم التفاعلات الدولية، وفي غالب الأحيان نجد أن الدولة المسيطرة تخلق الوضع القائم وتدافع عنه وهو ما حدث إبان الحرب الباردة بين الوم أ والاتحاد السوفيتي، فبعد انهيار هذا الأخير تفردت الوم أ بالزعامة وعززت مكانتها كدولة مسيطرة ، لتصبح لاحقاً ( مطلع القرن الحالي ) كقوة مهيمنة حيث أضحت تتحكم في الجزء الأكبر من مصادر القوة في النسق الدولي.

وتحت الدولة المسيطرة نجد القوى الكبرى في المرتبة الثانية، كل واحد من هذه الدول تملك حصة معينة من القوة في النسق الدولي لكن ليست بالحاسمة، وأغلب القوى الكبرى ( ليس كلها ) راضية بالوضع القائم وتعمل بالتالي على دعم سياسات الدولة المسيطرة ( الاتحاد الأوروبي)، وهناك أيضاً قوى كبرى غير راضية بالوضع القائم تعمل على تحدي الدولة المسيطرة من أجل قيادة السياسات العالمية ( الصين وروسيا). وفي مستوى أدنى منه نجد القوى المتوسطة، وميزتها أنها تتمتع جميعها بموارد ضخمة تؤهلها لأن تؤخذ مقترحاتها بخصوص السياسات العالمية بجدية، لكن هذا لا يعني أن لها القدرة على تحدي القوة المسيطرة التي تتحكم في الهرمية العالمية، ويوجد ضمن هذا المستوى دول قانعة لذلك نجدها تدفع بسياساتها الخارجية نحو مزيد من الحفاظ على الوضع القائم ( فرنسا إيطاليا )، ويوجد كذلك دول غير قانعة وتسعى في كل فرصة من أجل الضغط والتأثير والذهاب في سياساتها الخارجية إلى تعديل أو تغيير الوضع القائم ( البرازيل جنوب إفريقيا ).

في أدنى هرم القوة تقع القوى الصغرى والمستعمرات، تتميز هذه المجموعة باتساع عددها وتوفرها على موارد طبيعية كبيرة وقوة جد محدودة في نفس الوقت، ومثل هذه الدول لا تمثل تهديداً مباشراً لقيادة الدولة المسيطرة على التراتبية العالمية، ويمكن أن تشكل تهديداً غير مباشر على الدولة المسيطرة كما كان الحال عليه في القرن الماضي من خلال نموذج الفيتنام مثلاً والوقت الراهن كما هو الحال عليه في كثير من دول العالم العراق سوريا اليمن . . . إلخ.

### ثالثاً - (انتقال-انتشار-تشرذم) القوة: صعوبة الفصل الممكن بين التصور النظري والتفسير العملي

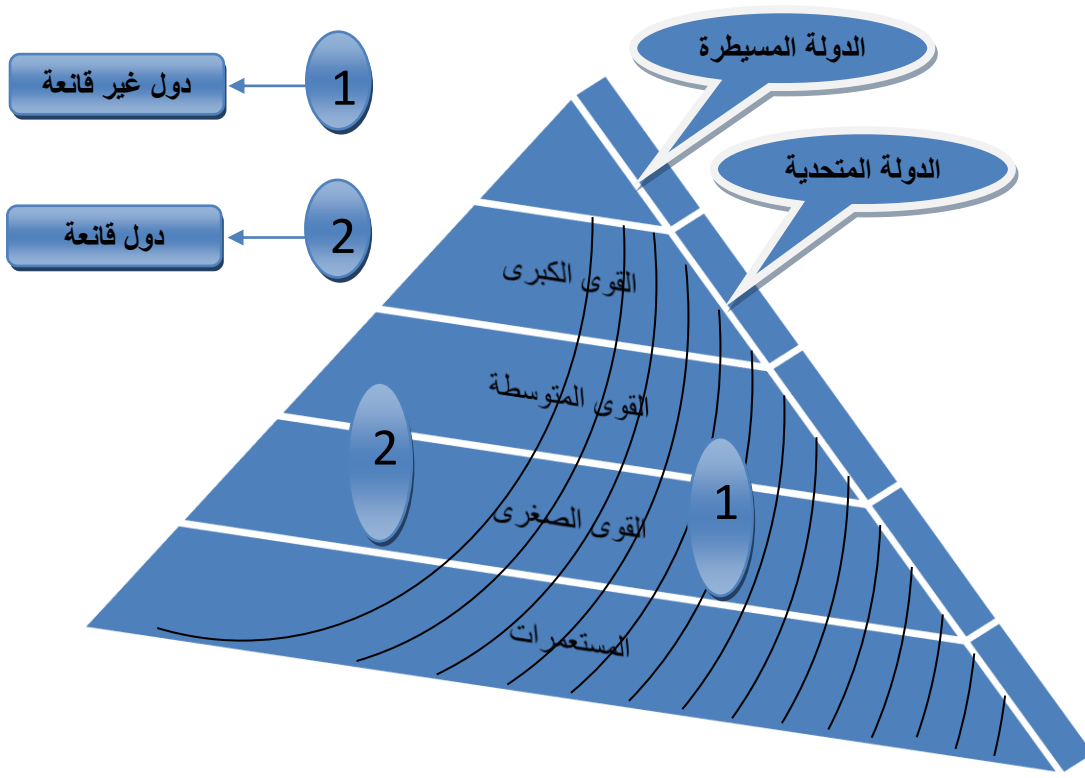
يعدّ جوزيف ناي أبرز المستخدمين لمفهوم انتشار القوة، ووفقاً له يرى ان هذه الظاهرة هي أكثر حداثة وغير مألوفة وتفرض تحديات جديدة على الدول، ويعرّفها ناي بأنها تعني تزايد القضايا ومجالات التأثير والتفاعل الواقعة خارج نطاق السيطرة الكلية للدولة، بما فيها الدول الأكثر قوة مع ظهور فاعلين جدد يتمتعون بصور جديدة من القوة، أي أنها تعني مشاركة فواعل من غير الدول في موارد القوة التي كانت حكرًا على الفواعل من الدول، فإذا كان انتقال القوة مرتبطاً بتحولها من دولة أخرى فإن انتشار القوة مرتبط

بتعاطف دور الفاعلين من غير الدول. كذلك فإن مفهوم انتشار القوة يشير إلي بُعدين من الانتشار بعد داخلي وآخر خارجي؛ البعد الداخلي يشير إلى زيادة المشاركة في العملية السياسية وفي عملية صنع القرار من فواعل ليسوا ضمن محيط الدولة.

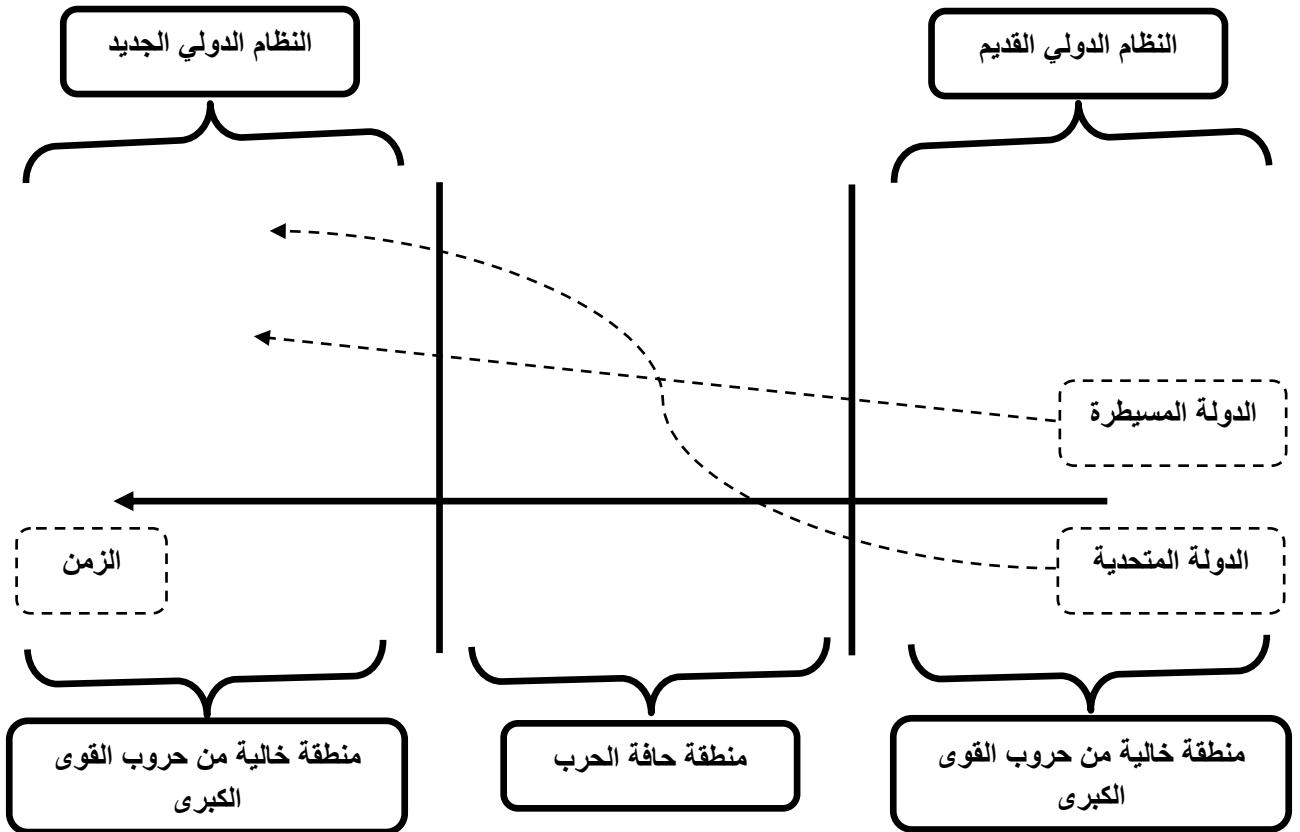
في حين يشير البعد الخارجي إلى انتشار القوة لفاعلين من غير الدول، هذا الكلام يحيلنا إلى القول بان هناك مستويين من الانتشار؛ الأول ويقصد به السلطة التي تتمتع بها الدولة في مواجهة المواطنين، والثاني القوة التي تتوفر عليها الدولة في مواجهة الدول الأخرى، وعمليا هناك تداخل بين المستويين، فمن ناحية لا ينتج تراجع دور الدولة في الداخل فقط عن تزايد دور الفاعلين المحليين الآخرين، وإنما ينتج أيضا عن انتشار القوة بين الفاعلين الخارجيين سواء كانوا دولاً أم غير ذلك من الفواعل، وما يترتب على ذلك من زيادة دورهم في المجالات الداخلية المحجوزة تقليدياً للدولة، من ناحية أخرى يمتد تأثير الفاعلين المحليين من الدول بما يساهم في إنهاء احتكار الدولة لدور الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية. إذا كان انتقال القوة وتحوّلها يتم بشكل أفقي في كل مستوى من مستويات الأصناف السالفة الذكر، فإن انتشار القوة يكون بشكل عمودي فتنتقل القوة إلى فواعل غير دولانية.

وبالنسبة لتشرذم القوة Fragmentation فقد ناقشها برتران بادي، وعنى بها أنه لم يعد هناك دولة واحدة تمتلك قدرة النهي والأمر في ظل تنوع تصورات طبيعة النظام الذي نحن فيه، فلا يخفى علينا أن القوة اليوم موزعة بين البلدان في نمط " لعبة شطرنج " ذات أبعاد رباعية؛ فعلى رأس الرقعة توجد القوة العسكرية التي هي أحادية القطبية إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الوحيد الذي يمتلك أسلحة نووية عابرة للقارات وكذلك قوات جوية وبحرية وبرية كبيرة لا يضاهيها أية قوة في العالم. وفي وسط الرقعة توجد القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب تمثل فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم، مع احتمال أن يؤدي نمو الصين السريع إلى جعلها من اللاعبين الكبار في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، وعلى هذه الرقعة الاقتصادية ليست الولايات المتحدة المهيمنة وكثيرا ما يتعين عليها أن تساهم القوى الكبرى تحديداً دول أوروبا كندّ مساوي لها.

وفي المستوى الأدنى منه وكذا قاع رقعة الشطرنج فإنه مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطى الحدود وهي خارجة عن سيطرة الحكومات، كما أنه مجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول قد تكون جماعات إرهابية تسعى لشن هجمات على الدول وقد تكون مفسدين يعبثون بعمليات الانترنت وكل ما يتعلق بالجانب السيبراني، وعلى هذا القاع من الرقعة فإن القوة مشتتة ومشرذمة على نطاق واسع، فلا يبقى هناك معنى للحديث عن أحادية قطبية أو تعدد للأقطاب أو الهيمنة، ومع غياب قوة تحلّ محلّ الولايات المتحدة الأمريكية بات من الضروري مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي بفعل تبعات ما أسماها جوزيف ناي بـ " اتساع رقعة الشطرنج".



شكل (1) يمثل : بنية العلاقات الدولية وفق نظرية انتقال القوة



شكل (2) يوضح : بنية منطق " الحرب والسلم " وفق نظرية انتقال القوة

#### رابعاً- نظرية انتقال القوة والانتقال من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي:

يرسم منظرو انتقال القوة نفس الصورة عند الانتقال من المستوى الدولي إلى الإقليمي، حيث تتواجد التراتيبات الإقليمية ضمن التراتيبات الدولية، كل منها لها مجموعتها من المسيطر والقوى الكبرى والصغر، تتأثر التراتيبات الإقليمية بالتراتيبات الدولية، لكن لا يمكنها في مقابل ذلك ان تؤثر في محصلات ومخرجات النسق الدولي، وعندما يتم عزل التراتيبات الإقليمية بشكل واسع، فإنها ستؤدي وظيفتها وتعمل في إطار مشابه لقواعد القوة لتلك الموجودة في التراتيبات الدولية، وفي كل الحالات فإن الدولة المسيطرة في التراتيبات الإقليمية تكون خاضعة ومحكومة بتأثيرات القوة المسيطرة في التراتيبات الدولية.

تأسيساً على ما سبق، فإن نظرية انتقال القوة تتحدث عن انتشار الحرب من الأعلى نحو الأسفل، أي من التراتيبات الدولية إلى التراتيبات الإقليمية، السبب هو أن القوة المسيطرة عالمياً والقوى الكبرى الرئيسية المتحدية لها تملك قدرة على إظهار القوة في أي مكان في العالم، في حين أن أغلب القوى المسيطرة على المستوى الإقليمي يمكنها فعل ذلك على مستوى الإقليم فقط، فعلى سبيل المثال نجد أن القوى الكبرى عالمياً انخرطت في الحربين العالميتين وانتشرت لتشمل تقريباً كل التراتيبات الإقليمية، في مقابل ذلك فإن النزاعات المتعددة في التراتيبات الإقليمية لم تنتشر خارج الإقليم، لذلك عندما تكون القوى الكبرى من التراتيبات الدولية منخرطة في حروب مع قوى أخرى، كما كان عليه الحال في الفيتنام وأفغانستان، كوريا والعراق تحارب الجيوش الأجنبية في حروب التراتيبات الإقليمية لكن النزاع لا يتطور إلى أقاليم الدولة القادمة منها هذه التعزيزات.

## المحاضرة السادسة بعنوان:

### مخرجات السياسة الخارجية للدول الكبرى:

#### "التوازنات الإستراتيجية أنموذجاً"

تُعدّ مسألة التوازنات الدولية من الأمور المهمّة في دراسة السياسات الخارجية للدول الكبرى، ومردّ ذلك كون أن التوازنات في مجملها في مخرجات لتفاعلات السياسات الخارجية للدول الكبرى في النظام الدولي، وقد عرفت هذه المسألة منذ مدة ليست بالقليلة في نمط علاقات الدول الكبرى، صحيح أن العلاقات الدولية شهدت ولمدد مختلفة هيمنة قوة معينة على شؤون التفاعلات الدولية، ولكن تلك الحالة ( الهيمنة ) لم تدم طويلاً، وان استمرت في حالات معينة لمدة ليست بالقليلة، إذ كانت الدول تلجأ دائماً إلى مسألة التوازن كسبيل لإيجاد التكافؤ في طبيعة العلاقات فيها بينها، وهكذا استمرت هذه العملية من خلال جدلية الصراع والتوازن على مرّ الزمان.

#### أولاً- في معنى التوازن الدولي وأشكاله:

يمكن لأي باحث متى ما استقرأ الكتابات التي خاضت في موضوع التوازنات الدولية أن يخلص إلى القول أن هناك معنيين متميزين لظاهرة التوازن الدولي يتمثلان بالمعنى التقليدي والمعنى المعاصر؛ فالمعنى التقليدي يشير إلى ذلك التساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو الصراع نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مقدرات قدراتها القومية على حساب الدول الأخرى، وبما يفضي إلى تهديد حرية واستغلال بعضها الآخر ويدفعها لمواجهة القوة بمثلها عن طريق التجمع في محاور وأحلاف مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه، أما المعنى المعاصر فيتشكل تحت مسمى توازن القوى، والذي يفيد التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الدولية والتي يصل تأثيرها وانعكاساتها للمستويات الإقليمية، وقد يؤدي إلى بروز نوع من حالة السلم والاستقرار وضمن المصالح المشتركة والابتعاد بالتالي عن دائرة الصراعات والحروب.

أما بالنسبة لأشكال التوازن الدولي، فإن ما يمكن قوله هو أنه لا توجد صورة أو شكل واحد للتوازن الدولي، فعلى الرغم من أن فكرته الأساسية تتلخص في توزيع إمكانات القوة والتأثير بين الأطراف الدولية، إلا أن هذه الأطراف يمكن أن تزيد أو تنقص، ففي مراحل الصراع الدولي قد يصل عدد قليل من الأطراف إلى حالة التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهما التوازن الاستراتيجي الذي يعتمد على تعدد الأطراف والأقطاب الدولية الفاعلة أو المؤثرة في النسق الدولي، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن الاستراتيجي بالتوازن المتعدد الأطراف أو التوازن المركب وأحياناً نجده تحت مسمى التوازن المعقد، وذلك بحكم العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم، وقد يسيطر على التوازن الاستراتيجي دولتان فيصبح



التوازن ثنائي الأطراف وقد أطلق على هذا الأخير بالتوازن البسيط ، والذي يقوم على بروز قوتين عظميين / كبيرين، وتكمن البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين، فخطوط العلاقات الدولية في هذا النوع تصبح أكثر وضوحا بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى.

تلك هي الصورة الرئيسية للتوازنات الدولية للسياسات الخارجية للدول الكبرى، ولكن كما يقول ارسو فإنه ليس هناك من الرياح سوى الشمالية والجنوبية أما بقية الرياح فهي مشتقة منها، فلكذلك التوازن الاستراتيجي فهو بسيط أو مركب، لكن هذين الشكلين الرئيسيين من التوازن ينتجان أنواعا أخرى مثل التوازن المرن ( هو التوازن الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس لذلك يطلق عليه أحيانا بتوازن الأنظمة المتجانسة، أو توازن الأنظمة المعتدلة) والتوازن الجامد ( هو التوازن الذي يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية مختلفة وحضارية متنافرة أو متناقضة، ولذلك يطلق عليه أحيانا بتوازن الأنظمة المتنافرة، أو توازن الأنظمة الثورية )، ونشير هنا إلى أن المرونة والجمود هي أوصاف تلحق بالنوع الأصلي للتوازن، فتجعل له أشكالا أخرى فرعية، فقد يكون التوازن بسيطا ومرنا، أو بسيطا وجامدا، كما يكون مركبا ومرنا، أو مركبا وجامدا، ومتى ما كان التوازن مركبا ومرنا فإن الاستقرار يدوم لفترة طويلة، ومتى ما كان التوازن مركبا وجامدا فإن الاستقرار يدوم لفترة قصيرة، لأن المتناقضات الحادة تدفع نحو التحالفات والتكتل وسرعة الميل بالتوازن من طبيعة المركب إلى الثنائية، ما يعجل بالحرب فالقاعدة تقول أن المرونة والجمود هما روح التوازن الاستراتيجي وسر حركته.

## ثانيا - التوازنات الدولية والمتغيرات الجديدة:

أدت العديد من التطورات على صعيد العلاقات الدولية، سيما بعد نهاية الحرب الباردة، إلى محاولة تطوير منظري أكبر حقل نظري لنظريات العلاقات الدولية ( التيار الواقعي ) لنظرية توازن القوى، وذلك مع انتهاء عصر التحالفات العالمية الكبرى الثابتة، وبروز دور أكبر للهياكل الإقليمية في توازنات القوى الدولية وذلك كما يلي:

- انتقال التركيز من " التوازن " إلى عملية " إحداث التوازن " From balance to balancing فقد كان ينظر تقليديا إلى توازن القوى على أنه عملية توزيع القوى بين فاعلين أو أكثر، وبدلا من ذلك يجب التركيز على العملية التي يتم بموجبها إحداث التوازن باعتبارها عملية ديناميكية تتسم بالمرونة والسيولة والاستمرارية، وبالتالي أصبحت العملية التفاعلية والتنافس الذي يتم بين القوى المختلفة للوصول إلى توازن القوى أمرا أكثر أهمية في دراسته عن الناتج النهائي لعملية التفاعل هذه. ويذهب المختصون إلى أن فرض هذا المنظور الديناميكي للتوازنات الدولية هو أن التوازن في حد ذاته لم يعد يحدث بين وحدات من الدول، بل من وحدات من دول التي باتت تشكل جزءا من نظام أكبر، إذ تقوم هذه الوحدات بتكوين عدد من التحالفات المتغيرة، والتي يحدث توازن فيما بينها حتى ولو كان

مؤقتاً أو قصير الأجل أو لهدف خاص، فهو توازن مؤقت ويتغير باستمرار، خاصة أنه دائماً ما تقوم إحدى القوى بالسعي لتعزيز قوتها والتخلص من الوضع القائم حتى لو كان ذلك بالتعاون مع فاعلين من دون الدول، والذي ينظر إليه على أنه مقيد لحركتها أو لا يمثل ميزة بالنسبة لها.

- التركيز على آليات توازن القوى *balancing mechanism* بدلاً من قياس توازن القوى *measuring balance* فنظراً لغياب صيغة منقح عليها لقياس القوة من خلال معادلة كمية، فقد انتقل التركيز إلى الآليات التي يستخدمها الفاعلون الدوليون للوصول إلى مركز تنافسي مع القوى الأخرى، والطرق التي يتبعونها من أجل مواجهة القوى الأخرى، وتحجيم محاولاتهم لاكتساب النفوذ والقوة.

- التركيز على توازن القوى على المستويات الإقليمية، لم يعد ينصب اهتمام التوازنات على الهيكل الدولي فقط، بل أضحت التوازن الإقليمي مهماً كذلك، وهو ما تشير إليه خبرة العقدين الماضيين، إذ بدأت القوى الكبرى بتبني تحالفاتها على أسس إقليمية، كما أن الدول الإقليمية المتنافسة باتت تبحث عن توازن في إطار إقليميها أولاً، وليس وفق إطار دولي فقط، وفي حالات فقط كما هو ظاهر في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة مثلاً يلاحظ أن القوى الإقليمية الفاعلة ( إيران، تركيا، إسرائيل ) هي التي تشكل التفاعلات الأساسية وتهيمن على الشؤون الإقليمية، لاسيما الصراع الحاد بين إسرائيل ( ومن في فلها من دول وتنظيمات ) وبين إيران ( ومن في فلها من دول وتنظيمات ).

### ثالثاً - آليات تحقيق التوازن الدولي واستراتيجياته:

- إحداث توازن القوى الصلب *hard balancing* وتتبناها الدول التي تدخل في عداء شديد مع غيرها، وذلك من خلال انتهاج سياسة لبناء وتحديث القدرات العسكرية أو عبر شراء الأسلحة من مصدر موثوق فيه، بالإضافة إلى إقامة تحالفات رسمية وتحالفات مضادة لموازنة قدرات خصومها الرئيسيين.
- إحداث توازن القوى الناعم *soft balancing* وتتم عن طريق تفاهم ضمني أو سرّي بين مجموعة دول من أجل مواجهة تهديد محتمل أو موازنة قوة أخرى مهيمنة/ مهيمنة/ مسيطرة/كبرى، كدخولها في تفاعلات تعاونية فيما بينها قد تتم عبر مؤسسات إقليمية ودولية ومثال ذلك استخدام الدبلوماسية والمؤسسات الدولية لتقييد حركة الوم أ من قبل فرنسا وألمانيا ، روسيا والصين ومنعها من احتلال العراق من خلال منه إصدار مجلس الأمن الدولي لقرار يسمح بذلك.
- إحداث توازن القوى بين فاعلين غير متماثلين *asymmetric balancing* وتشير إلى سعي الدول لموازنة واحتواء التهديدات غير المباشرة التي يفرضها الفاعلون من دون الدول وداعميهم من الدول لإضعاف الدول القائمة باستخدام وسائل متعددة مثل الإرهاب والحرب اللامتماثلة.

إذا كانت الآليات السابقة تتسم بأن كافة الدول قد تطبقها في سياساتها الخارجية من أجل إحداث توازن في وقت محدد أو لمواجهة تهديد ما أو لتحقيق مصالح وأهداف، فإن ثمة إستراتيجيتين مهمتين تتبعها الدول الكبرى لإحداث التوازن ممثلتين في إستراتيجية التحوط للقضاء على الهيمنة، وكذا إستراتيجية إحداث التوازن عن بعد:

1- تقوم إستراتيجية التحوط strategic hedging على تبني القوة الثانية في النظام الدولي سياسة تعتمد على عدم المواجهة مع القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي على المدى القصير، ولكنها تعمل في الوقت ذاته على أن يتطور هيكل النظام الدولي وينحوا نحو التعددية القطبية، أي أنها تعمل في ظل القيود التي تفرضها القوة المهيمنة ولكنها تتحوط وتتجنب لحالة اللايقين المصاحبة للتحويلات الإستراتيجية الكبرى، وعندما تحدث هذه التحويلات فإن القوى القائمة في النظام الدولي سوف تتآكل قوتها للدرجة التي تدفع القوى الثانية لإتباع إستراتيجيات توازن القوى الصلب.

2- تقوم إستراتيجية إحداث التوازن عن بعد offshore balancing على صد محاولات إحداث تغيير النظام الدولي وإبقاء الدولة المهيمنة كفاعل أول في النظام الدولي، ووفقا لأصحاب هذا الاتجاه ( وهو أمريكي بالأساس) فإن من مصلحة الوم أ عدم ظهور قوة مهيمنة في أقاليم العالم المختلفة، لذلك تستخدم آليات توازن عن بعد من أجل منع ظهور قوة منافسة، وذلك من خلال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية، وتحميلها تكلفة ومخاطر الدفاع عن نفسها، ويعني ذلك أن الوم أ إذا أرادت المحافظة على هيمنتها أو قوتها في إقليم ما فإنه يجب عليها أن تقوم بدور الموازن من الخارج في هذا الإقليم عندما تظهر قوة إقليمية كبرى تسعى للهيمنة في هذا الإقليم، وتكمن ميزة هذه الإستراتيجية في كون أن الدولة المهيمنة يمكنها الحصول على أكبر قدر من التنازلات من حلفائها كئمن لتدخلها في الصراع لصالحها.

وجدير بالذكر أنه عقب أحداث الربيع العربي طوّرت المدارس الفكرية إستراتيجية جديدة تحت مسمى " القيادة من الخلف " والتي عمل بها باراك أوباما وتعتمد على التحرك البطيء وأنصاف الحلول للتعامل مع مواقف أو حالات ما تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت لتحقيق أهداف أشمل وأكبر، وهنا يشير فوكوياما بأن رغبة أوباما في عدم الانخراط في التزامات جديدة في أعقاب الربيع العربي يبين طبيعة الحالة الأمريكية في هذه الحقبة، حيث قامت بريطانيا وفرنسا بالدور العسكري الأساسي في الحالة الليبية مع دور أمريكي من الخلف تمثل في الدعم اللوجستي والمخابراتي، وقد يكون هناك دور مشابه في مالي، حيث تدخلت فرنسا لوقف الإسلاميين في الجنوب، وهو ما يبين الدور الذي تمارسه الوم أ في المنطقة فالأداء قائم على أساس توزيع المهام مقابل التقاسم في النتائج.